مجلة البحوث المالية والاقتصادية
مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية
دراسة تطبيقية تحليلية

د. عائشة سالم الشكري[1] أ. افطيطيم سالم الجهاني[2]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة "تركيبة مجلس الإدارة"، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد اللجان المنبثقة عن المجلس الإدارة، وعدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، واستقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. وتضمنت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية خلال السنوات (2011-2017)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، واستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي من أهمها اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على الأصول، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على السهم، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركز لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وأن لم تكن بشكل مثالي ولكن بنسبة لا بأس بها. واستخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها إلزام المصارف التجارية بإتباع دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وإيجاد نموذجٍ موحدٍ لقياس مستوى الالتزام بالحوكمة على صعيد القطاع المصرفي، وضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، المصارف التجارية.

اقتبس هذه المقالة:

عائشة الشكري، افطيطيم الجهاني (2021)، أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية تحليلية)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 13، الاصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 227-248.

The Impact of Corporate Governance Variables on the Financial Performance of Libyan Commercial Banks Analytical application study

Aisha Elshukri[1] **Aftitim Eljhani[2]**

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of the variables of the Corporate Governance (the size of the board of directors, the independence of the board of directors [the composition of the board of directors], the separation between the position of the chairman of the board of directors and the job of the executive director, the number of meetings of the board, the number of committees emanating from the board of directors, the number of members of the committees emanating from the board, the independence of the members of the committees emanating from the board, and the percentage of ownership members of the board of directors in the bank, and the percentage of ownership of the executive management in the bank) on the financial performance of the commercial banks measured by the return on assets and the earnings per share ratio. The study also aimed to identify the reality of Corporate Governance in Libyan commercial banks. The sample of study represented four commercial banks in the period from (2011 to 2017), the study adopted the analytical descriptive inductive approach and used a set of statistical tests as one-way ANOVA and multiple liner regression. The study found a set of results, including the presence of a statistically significant effect of the independent variables, the size of the board of directors and the percentage of ownership of the members of the board of directors in the bank on the return on assets, and the presence of a statistically significant effect of the percentage of ownership of the members of the board of directors in the bank and the percentage of ownership of the executive management in the bank on the return on assets. The study also found that most banks apparently follow a set of rules, standards and clauses that came in the Corporate Governance Guide issued by the Central Bank of Libya for the year 2010 in terms of independence, the formation of committees and the number of meetings, even if they were not ideal, but in a good proportion. The study recommended the banks to follow the Corporate Governance Guide issued by the Libyan Central Bank, creating united model for measuring the level of bank's obligation to implement the Corporate Governance, and the need to give the mechanisms that have a direct impact on the financial performance adequate attention and priority by the competent authorities.

Key words: Corporate Governance, Financial Performance, Commercial Banks.

1 محاضر – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: aishaelshukri@yahoo.com
2 محاضر – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. Email aftitim.eljhani@uob.edu.ly

مقدمة:

حاز مفهوم حوكمة الشركات على الكثير من الاهتمام العالمي، خلال العقود القليلة الماضية، بعد حدوث عدد من الأزمات والانهيارات، وفقدان ثقة المستثمرين، مما أبرز الحاجة لإصلاح حوكمة الشركات على المستوى الدولي، ولهذا جاءت الدعوة العالمية، لتطوير هذا المفهوم من المؤسسات والمنظمات الدولية، وهيئات أسواق المال، وعلى رأس هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) التي أصدرت مبادئها، لتشكل الخطوط العريضة لجميع الأوضاع والظروف، كما تبنت لجنة بازل للخدمات المصرفية Basle Committee on Banking Supervision هذا المفهوم، وأصدرت مبادئها التي تهتم وتنحصر في المجال المصرفي، بالإضافة إلى ما يسعى له البنك الدولي World Bank (WB) من تشجيع الدول بتبني أفضل الممارسات الدولية، وتقييمها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير، التي منها تقييم ممارسات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى هذا مساهمات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) تجاه هذا المفهوم والمبادرات التي يسعى إليها مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما سعت معظم الدول في جميع أنحاء العالم إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات، وذلك للوصول إلى أفضل الممارسات والاصلاحات وتحسين الأداء على مستوى المؤسسات ومستوى الاقتصاد ككل.

تتمثل الحوكمة في القواعد والآليات الموضوعة لإدارة المؤسسة من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها، وبين مساهميها ومراجع حساباتها، واصحاب المصالح الآخرين. فالحوكمة هي مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للمؤسسة ومجلس إدارتها من جهة ومساهميها Stockholders وأصحاب المصالح Stakeholders من جهة أخرى، إذ تعد الآلية التي يتم من خلالها تحديد استراتيجية المؤسسة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف (مطر، نور، 2007).

تعتبر المصارف عصب الحياة الاقتصادية في أي دولة، وأن سلامتها تنعكس على سلامة اقتصاد الدولة باعتبارها المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وقد أدى التطور والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستخدام أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض إلى تعقد العمليات المالية، فأصبح لزاماً على المصارف تطوير طرق وأساليب إدارتها، وذلك بوضع آليات تضمن لها تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها. ولقد برزت حوكمة الشركات كأحد الأساليب الجديدة التي تعمل على حماية المؤسسة، من التعثر المالي، والمحافظة على أملاك المساهمين وأصحاب رؤوس الاموال، ومنع المؤسسة من الوقوع في الأزمات المالية، بالإضافة إلى تعزيز ودعم الشفافية في عمليات المؤسسة، وزيادة وتعزيز الثقة في مصداقية البيانات المالية الصادرة عنها. فالحوكمة في المصارف تعتبر ركيزة الأداء المتميز وجودة القطاع المصرفي، وذلك من خلال ما تدعوا إليه من تطوير الهياكل الداخلية للمصارف ودعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية والمصرفية.

وتعتبر دولة ليبيا من الدول النامية التي تتأثر بالمتغيرات سواء كانت إقليمية أو دولية، وباعتبار أن حوكمة الشركات تمثل مؤشراً على تطور ونمو ونجاح المؤسسة ومن ثم نجاح اقتصاد الدولة إجمالاً، وبالتالي فإن تطبيق حوكمة الشركات في المصارف سيزيد من قابليتها للتطور والنمو أسوة بالمصارف التي تعمل في البيئة الدولية. ومن هنا برزت أهمية دراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

مشكلة الدراسة:

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات نظراً لما لها من تأثير إيجابي على أداء المؤسسات، وتخفيض المخاطر التي تواجهها، وتحقيق عائد مجزٍ على استثماراتها مما ينعكس ضمنياً على العائد على السهم وقيمته السوقية، وكما تمكن الحوكمة هذه المؤسسات من الاستمرارية والمنافسة. وتوصلت العديد من الدراسات

في البيئة الدولية إلى أن هناك تأثيراً واضحاً لمتغيرات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات بوجه عام (ومن هذه الدراسات Ariff and Hoque, 2007؛ Zhang and Yang, 2011؛ Shungu et al., 2014؛ Orazalin et al., 2016؛ بورقبة وغربي، 2015؛ السرطاوي، 2015؛ الألمعي، 2018).

والجدير بالذكر أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تشمل المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لاتوجد في القطاعات الأخرى وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة. ومن خلال مراجعة الباحثتين للأدبيات السابقة لاحظتا عدم وجود دراسات تتعلق بموضوع أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، ولكن هناك دراسة واحدة تطرقت إلى أثر مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية (محمد ومصباح، 2017). ولهذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أثر متغيرات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية في البيئة الليبية وسد القصور الذي يعتري هذه الدراسات.

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس **الآتي:**

"**ما أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟**"

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية **الآتية:**

1. التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، والحوكمة في القطاع المصرفي.
2. التعرف على التشريعات الليبية المساندة والمتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات، وتطور هذا المفهوم في البيئة الليبية عامة والقطاع المصرفي خاصة.
3. التعرف على واقع حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية.
4. التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية
5. التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة على النحو الآتي:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية".

وينبثق عن الفرضية الرئيسة، الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية".

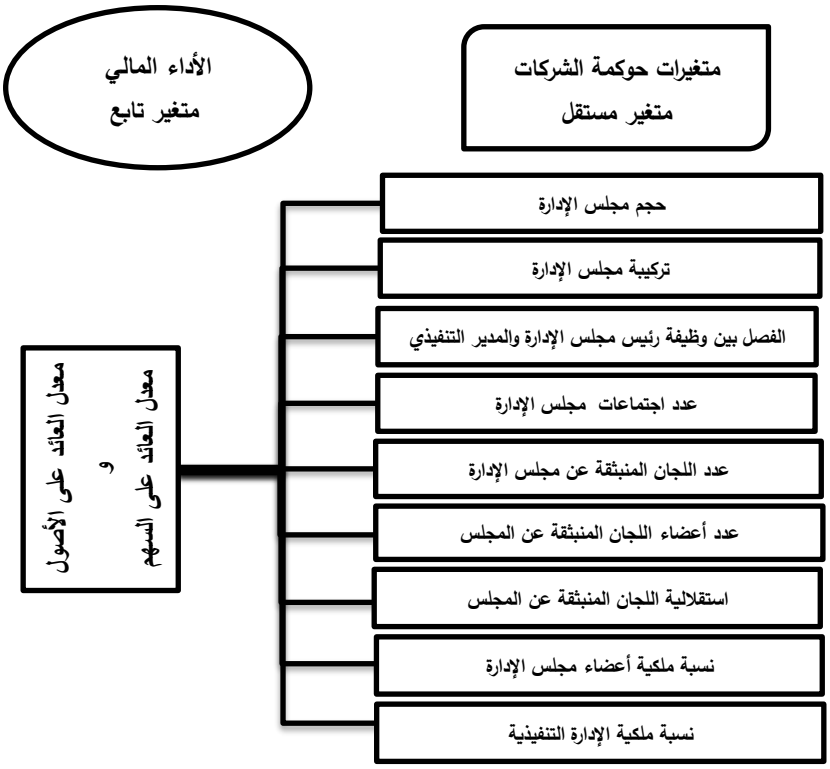
أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أن القطاع المصرفي الليبي بحاجة ماسة لضرورة وضع إطار للعمل وتحديد المسؤوليات وتفعيل الرقابة وإرساء الشفافية، في حين أن حوكمة الشركات وجدت لتضمن تسيير العملية المصرفية والرقابية وتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي، وقد ثبت تأثيرها نظريا، وهو من المواضيع الحديثة المعاصرة قيد الدراسة من الباحثين والخبراء، وتزداد أهميته في المنافع المحققة والتي يتوقع أن تساعد المصارف التجارية في جميع أوضاعها، وبالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة كمساهمة فعالة في الوقوف على بعض الجوانب المهمة والخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وأثرها الايجابي على الأداء.

نموذج الدراسة:

اعتماداً على بعض ما ورد في الدراسات السابقة وانسجاماً مع أهداف هذه الدراسة، فإن نموذج الدراسة يشتمل على متغير مستقل ومتغير تابع، وتمثل المتغير المستقل في متغيرات حوكمة الشركات من خلال الآليات الآتية (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، استقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف)، أما المتغير التابع فتمثل في الأداء المالي معبراً عنه (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على السهم)، والشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



حدود ونطاق الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع المصارف التجارية الليبية، وتم اختيار تسعة متغيرات للحوكمة [كما هي موضحة بالشكل رقم (1)] من ضمن قواعد وآليات حوكمة الشركات التي تضمنها دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وتم اختيارها لأنها تمثل الآليات البارزة للحوكمة، كما تم اختيار معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على السهم للتعبير عن الأداء المالي.
2. الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على إدارات المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية كعينة للدراسة.
3. الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على بيانات متغيرات الحوكمة والتقارير والقوائم المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة عن السنوات 2011-2017.
4. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مدراء مجالس إدارات المصارف أو من ينوب عنهم في مصارف عينة الدراسة لغرض الحصول على بيانات متغيرات الحوكمة.

الدراسات السابقة:

❖ **دراسة (Ariff and Hoque, 2007):**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الأسترالية. ولتحقيق هدف الدراسة جمعت بيانات عن الفترة (1999-2005) لأحد عشر مصرفاً عاماً مدرجة في سوق الأوراق المالية الاسترالي، وتم اختبار كيف ان متغيرات حوكمة الشركات (حجم إجمالي الأصول، والأصول المحفوفة بالمخاطر، وحجم المجلس، وعدد المدراء المستقلين، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد اجتماعات اللجنة) تؤثر على الأداء المالي للمصارف الأسترالية الذي يمثله العائد على حقوق المساهمين. وبينت النتائج أن النظام المصرفي أصبح أكثر تركيزاً على الأداء الجيد، وظهر أن الإصلاحات التي تمت في القطاع والاهتمام بقضايا الحوكمة أدت إلى أداء مالي جيد من قبل المصارف الأسترالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المختارة والأداء المالي للمصارف الأسترالية.

❖ **دراسة (Zhang and Yang, 2011):**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الصينية خلال الأزمات المالية، وتم تجميع البيانات على عينة من المصارف التجارية خلال الفترة (2007-2009)، واستخدم أسلوب الانحدار في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك ارتباط عكسي بين حجم مجلس الإدارة ونسبة المدراء المستقلين والأداء، وأن المصارف المسيطرة على حملة الأسهم حققت أداء أفضل من المصارف الأخرى، كما توصلت إلى أن المساهم الذي لديه حصة كبيرة نسبياً في الأسهم له تأثير على أداء المصرف غير أن هذا الأثر غير خطي، بينما المساهم الآخر والذي لديه حصة كبيرة فقط يؤثر عكسي على أداء المصرف، كما بينت الدراسة أن لحوافز المدراء التنفيذيين أثر إيجابي ذي دلالة على أداء المصرف.

❖ **دراسة (حمدان وآخرين، 2013):**

تضمنت هذه الدراسة جزئيين: الجزء الأول الدراسة الوصفية والتي هدفت إلى استطلاع مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الكويتية، ومن ثم دراسة التمايز بينها من حيث مستوى التطبيق؛ والجزء الثاني الدراسة التطبيقية والتي هدفت إلى دراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين الأداء (المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم) للشركات الكويتية في ظل اختلاف حجم الشركة، ودرجة مديونتها، ونوع نشاطها. تضمنت العينة (222) شركة موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي. وأشارت نتائج الدراسة الوصفية إلى وجود تطبيق متوسط وذي دلالة إحصائية لشروط حوكمة الشركات للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، مع عدم وجود تمايز بين الشركات الكويتية في تطبيق حوكمة الشركات. أما نتائج الدراسة التطبيقية فقد بينت أن حوكمة الشركات تساهم في تحسين القيمة السوقية المضافة كمؤشر على الأداء المالي، أما بخصوص تأثير الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار فلم تجد الدراسة ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، أما فيما يخص أثر الحوكمة على الأداء التشغيلي فقد وجد أن لإجراءات حوكمة الشركات الخاصة بالفصل بين السلطات وتحديد الصلاحيات أثراً في تحسين الأداء التشغيلي للشركات من خلال تحسين هامش صافي الربح، ومعدل العائد على الاستثمار. وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحوكمة الشركات على القيمة السوقية المضافة في ظل اختلاف حجم الشركة فقط، بينما لم يكن هناك أثر في ظل المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ومديونتها ونوع النشاط) على باقي مؤشرات الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل ومؤشر للحوكمة في سوق الكويت المالي، والرقابة على تطبيق مبادئها من جانب الجهات المنظمة والمشرفة على عمل السوق.

❖ **دراسة (أبوعواد والكبيجي، 2014):**

اشتملت الدراسة على قسمين: الأول هدف إلى استطلاع مدى تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية من خلال تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف المصارف لثلاثة

مستويات للحوكمة (منخفضة ومتوسطة ومرتفعة)؛ والقسم الثاني هدف إلى دراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، وتضمنت عينة الدراسة على (7) مصارف توافرت لها البيانات اللازمة للدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إمكانية تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف المصارف وفقاً لثلاثة مستويات للحوكمة، حيث لوحظ وجود تباين في تطبيق مصارف عينة الدراسة لحوكمة الشركات، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر للحوكمة في ثلاثة مؤشرات للأداء وهي نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة الربح لكل سهم عادي، بينما لم يكن لها دور في نسبة السعر إلى ربح السهم.

❖ **دراسة (Shungu et al., 2014):**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية في زمبابوي، وتم تجميع بيانات الدراسة عن الفترة (2012-2009) لعينة مكونة من (5) مصارف تجارية، كما تم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد لإيجاد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتركيبة مجلس الإدارة، واللجان الداخلية للمجلس، ونوعية مجلس الإدارة) وأداء المصارف. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية غير مباشرة بين حوكمة الشركات وأداء المصارف، وأن هناك علاقة موجبة بين كل من تركيبة المجلس ونوعية المجلس وأداء المصرف وعلاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة ولجان المجلس وأداء المصرف. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين أداء المصارف التجارية بتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة التي منها تحسين هيكل مجلس الإدارة، الإفصاح، والمهام الائتمانية للمدراء التنفيذيين.

❖ **دراسة (بورقبة وغربي، 2015):**

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية وذلك على عينة مكونة من (12) مصرفاً من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربية خلال الفترة (2005-2012)، وتم الاعتماد على توفر البيانات المالية من التقارير السنوية المنشورة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية جداً بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين العائد على الأصول وكل من حجم المجلس وتركيبة المجلس وعدد لجان المجلس وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بينما اتضح أن متغير تركز الملكية علاقته سالبة مع العائد على الأصول.

❖ **دراسة (السرطاوي، 2015):**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد مستوى ومدى تفاوت هذه الشركات في تطبيق الحوكمة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات المالية المنشورة لعدد (240) شركة من شركات القطاع المالي (المصارف، والاستثمار، والتأمين) المدرجة في الأسواق المالية حتى نهاية (2013). وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى كافٍ من التزام الشركات الخليجية بمبادئ الحوكمة على الرغم من وجود تباين غير دال إحصائياً عند مستوى تطبيق بعض المبادئ، وكذلك أظهرت وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، نسبة ملكية أكبر مساهم، استقلالية مجلس الإدارة، نسبة ملكية أكبر ثلاث مساهمين، فصل منصبي مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ملكية المدراء التنفيذين) على بعض مؤشرات الأداء (الأداء المالي مقاساً بالقيمة السوقية للشركة والأداء التشغيلي مقاساً بهامش صافي الربح، ومعدل العائد على الأصول)، بينما أظهرت عدم وجود أثر للالتزام بمبادئ الحوكمة على أداء الأسهم مقاساً بمعدل العائد على السهم العادي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد الجهود لإيجاد دليل ومقياس موحد للحوكمة صالح للتطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ **دراسة (النجار وعقل، 2016):**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مقاساً بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر تأثراً بقواعد حوكمة الشركات. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (36)

شركة بعد تحققها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (2009-2014)، وتم استخدام نماذج الانحدارات (الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) ونموذج تحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

❖ **دراسة (Orazalin et al., 2016):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأبعاد المختلفة لممارسات حوكمة الشركات (صفات مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والإفصاح، ومستوى التعليم للمدير التنفيذي) على الأداء التشغيلي في المصارف الروسية قبل وخلال وبعد الأزمات المالية، وتم تجميع بيانات الأداء التشغيلي من القوائم المالية، أما آليات حوكمة الشركات فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية المتاحة على الموقع الالكتروني لكل مصرف عن الفترة (2004-2012)، وتم استخدام أسلوب الانحدار في تحليل البيانات المجمعة. واظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لحوكمة الشركات على أداء المصارف قبل وبعد الأزمات المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمات المالية فرضت على المصارف الروسية تحسين ممارسات الحوكمة مما أدى إلى أداء تشغيلي أفضل بعد الأزمات، وبينت النتائج خلال فترة الأزمات أن أفضل تطبيق للحوكمة لم ينتج عنه أداء تشغيلي عالي في المصارف الروسية.

❖ **دراسة (محمد ومصباح، 2017):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا بشقيها: مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصارف الواقعة شرق ليبيا، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة كان لها أثراً إيجابياً على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي، وأن المبادئ المسؤولة عن هذا الأثر هي تبني المصارف للمعايير الأخلاقية العليا، ووجود إجراءات لحماية حقوق المساهمين، أما المبادئ الأخرى بينت النتائج عدم تأثيرها. وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطوات فعالة لضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف، وضرورة تفعيل دور سوق الأوراق المالية، وضرورة وجود برامج تعليمية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة كأداة فاعلة لتجنب التعثرات المالية.

❖ **دراسة (الألمعي، 2018):**

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتركيبة مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الاستدلالي، وأسلوب الحصر الشامل لشركات التأمين المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، وتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير المالية المنشورة للعام المالي (2016) وذلك لعدد (33) شركة مساهمة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لجميع متغيرات حوكمة الشركات سالفة الذكر على الأداء المالي. أما أبرز التوصيات فقد تمثلت في ضرورة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات من قبل شركات التأمين وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي.

❖ **دراسة (أحلام وعياش، 2018):**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المهم لمبادئ حوكمة الشركات وآلياتها في تقييم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015). وافترضت الدراسة وجود علاقة بين إرساء مبادئ الحوكمة وآلياتها في تحسين الأداء المالي للمصارف. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام من طرف

مصرف البركة بمجلس الإدارة من خلال تفعيل دوره عبر تحديد المهام والمسؤوليات وضمان استقلاليته، ويسعى المصرف إلى إصدار التقارير السنوية مع ضمان جودة معلوماتها، ولدى المصرف آليات وأسس لضمان فعالية المراجعة وتسهيل عملية المراجعة، إضافة لذلك تم إصدار قواعد الحوكمة خاصة بالمصرف. وأوصت الدراسة بإرساء مبادئ الحوكمة لما لها من تأثير على المصرف واستراتيجياته واستمراريته.

❖ **دراسة (زغبة وعريوة، 2021):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت المصارف التجارية الجزائرية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وهدفت أيضاً إلى تحديد علاقة الحوكمة المصرفية بالأداء في المصارف التجارية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وأن هناك ارتباط قوي بين تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء بشكل عام، حيث تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين أداء المصارف التجارية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها على المصرف المركزي أن يشجع المصارف التجارية على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبلاد.

من استعراض الدراسات السابقة نستخلص أن بعضها تناول أثر حوكمة الشركات كمتغيرات على الأداء المالي (Ariff and Hoque, 2007؛ Zhang and Yang, 2011؛ Shungu et al., 2014؛ Orazalin et al., 2016؛ بورقبة وغربي، 2015؛ السرطاوي، 2015؛ الألمعي، 2018)، بينما دراسات أخري تناولت أثر حوكمة الشركات كمبادئ وآليات وقواعد على الأداء المالي (أحلام وعياش، 2018؛ محمد ومصباح، 2017؛ النجار وعقل، 2016؛ أبوعواد والكبيجي، 2014، زغبة وعريوة، 2021). وفي ذات الوقت تنوعت أدوات قياس الأداء، منها من اعتمد العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم والقيمة السوقية للشركة، وبعضها اعتمدت على الأداء المالي والتشغيلي، وأخرى استخدمت مقاييس أخرى مثل معدل العائد على الاستثمار، والقيمة السوقية المضافة والرافعة المالية.

كما أن بعض الدراسات السابقة استهدف القطاع المصرفي كمجتمع للدراسة، وبعضها الآخر استهدف شركات التأمين كمجتمع للدراسة، في حين دراسات أخرى استهدفت مجموعة من القطاعات أو الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الدراسات قامت بتجميع بياناتها بواسطة قائمة الاستبيان لتحقيق هدف الدراسة، بينما هناك دراسات أخرى جمعت بياناتها من خلال تحليل التقارير والقوائم المالية للسنوات الخاصة بالدراسة والتي تم الحصول عليها من الشركات أو من الشبكة العنكبوتية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو أنها تعرفت على أثر حوكمة الشركات من خلال تسعة متغيرات مستقلة للحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الذي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على السهم، وكذلك تعرفت على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، واستهدفت الدراسة القطاع المصرفي (المصارف التجارية) لطبيعته المحفوفة بالمخاطر ولوجود دليل الحوكمة الخاص به.

الدراسة النظرية:

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت مفاهيم حوكمة الشركات بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين ويرجع ذلك لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، فعرفتها لجنة(Cadbury 1992, p. 4) بأنها "النظام الذي به يتم التوجيه والتحكم بالشركات"، ويرى Cadbury أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الحوكمة في الشركة، وأن دور المساهمين في الحوكمة هو تعيين أعضاء المجلس ومراجعي الحسابات، ووضع هيكل الحوكمة الملائم في الشركة بمكانه الصحيح، وأن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، توفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، مراقبة إدارة العمل، رفع التقارير للمساهمين أثناء فترة توليهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين (Cadbury, 1992, p. 14). أما Rezaee (p. , 2005289) فقد عرف الحوكمة بأنها "تحدد الطريقة التي تدار بها الشركة من خلال المساءلة المناسبة عن

الأداء الإداري والمالي"، في حين أشارا أبوعواد والكبيجي (2014، ص. 522) إلى أنها "تمثل القواعد الموضوعة لإدارة المؤسسات من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة وتنظيم العلاقات القائمة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين والمساهمين وأصحاب المصالح"، بينما الجهاني وصفتها بأنها "مجموعة من القوانين والآليات والإجراءات والهياكل والحوافز والعلاقات التعاقدية، التي تربط بين مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية من خلال نظام يعمل على الرقابة وتوضيح السلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات، وتأكيد التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية وذلك لتعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف" (2012، ص. 24).

وتمثل الحوكمة القواعد الموضوعة لإدارة المؤسسة من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة التنفيذية، ومجلس إدارتها واللجان المنبثقة عنه، ومساهميها، والمراجع الداخلي بها، وأصحاب المصالح الآخرين. وتعنى الحوكمة وضع أنظمة ذاتية لإدارة المؤسسة وتوجيها ومراقبتها في إطار أخلاقي ينبع ذاتيا من المؤسسة (خوري، 2003، ص. 2). فالحوكمة السليمة تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة، وعلى تداول أسهمها في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم (Brown and Caylor, 2006)، فهي قيمة ضمنية تنعكس فعلياً على سعر السهم، كما تحسن من نوعية القيادة وكفاءتها، ومن جودة إنتاج المؤسسة، وتسهم في دعم الشفافية في عمليات المؤسسة، وتعزز من ثقة المجتمع في مصداقية البيانات المالية الصادرة (أبو عواد والكبيجي، 2014)، فالحوكمة تعتبر مؤشراً على نجاح المؤسسة ومن ثم على نجاح الاقتصاد إجمالاً.

ومما سبق يُمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها نظام يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات والضوابط القانونية والإدارية والمحاسبية، يمكن من خلاله توجيه المسؤوليات والحقوق لمجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين، وأصحاب المصالح في المنظمة والرقابة عليها، وذلك من أجل تعزيز أداء المنظمة، وتعظيم ربحيتها، وضمان استمراريتها، ونزهة السلوكيات، والحد من الممارسات الخاطئة، فضلاً عن الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة ضمن متطلبات الشفافية والإفصاح.

ثانياً: الحوكمة من المنظور المصرفي:

تعتبر الحوكمة في القطاع المصرفي أكثر تعقيداً منها في القطاعات الأخرى باعتبار القطاع المصرفي لديه طبيعته الخاصة وتوجد به بعض العناصر لاتوجد بالقطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع، وإدارة المخاطر النظامية، وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين، ونظام الرقابة الداخلية، كما أن أغلب مصادر الأموال في المصارف تكون في شكل ودائع، يتوجب أن تكون متوفرة عند الطلب من قبل المودعين (بورقبة وغربي، 2015، ص. 136).

فالحوكمة من المنظور المصرفي ووفقاً لمقررات لجنة بازل تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسة المصرفية بواسطة مجلس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بوضع أهدافها وإدارة العمليات اليومية، ومراعاة مصالح ذوى الشأن المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين، وإدارة أنشطة المؤسسة وفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين (الغنيمي، 2005).

ووضعت لجنة بازل الخطوط العريضة لأفضل الممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية من خلال إصدارها لورقة بعنوان "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" عام 1999 في شكل سبع ممارسات أو تطبيقات سليمة (Basel, 1999, pp. 5-9)، وبعدها أصدرت سلسلة من التحديثات لهذه المبادئ الخاصة بالحوكمة في القطاع المصرفي خلال العامين 2005 و2006، وأخرها اصدار نسخة منقحة في عام 2015 لتصل إلى ثلاثة عشر مبدأ **هي (Basel, 2015)**:

1. مسؤوليات مجلس الإدارة: يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن المصرف، بما في ذلك الإعداد والتطبيق والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وإطار الحوكمة، والثقافة والقيم المؤسسية. كما

ينبغي أن يقوم المجلس بالإشراف على الإدارة العليا ومراقبة الإجراءات التي تقوم بها للتأكد من أنها تتفق مع الأهداف الاستراتيجية.

2. مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينهم: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل وظائفهم بشكل فردي أو جماعي، وأن يكون قادرين على تفهم دورهم الرقابي، والحوكمة، وممارسة مهامهم، وعلى الحكم بموضوعية في شؤون المصرف.
3. هيكل وممارسات مجلس الإدارة: يجب أن يحدد المجلس هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، وأن يضع الوسائل اللازمة لمثل هذه الممارسات التي يتعين اتباعها ومراجعتها دوريا من أجل استمرار فعاليتها.
4. الإدارة العليا: يتعين على الإدارة التنفيذية العليا وتحت إشراف مجلس الإدارة تنفيذ وإدارة أنشطة المصرف بطريقة التي تتفق مع استراتيجية العمل والمخاطرة المقبولة والمكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من مجلس الإدارة.
5. حوكمة هياكل المجموعة: يتحمل مجلس إدارة المصرف الأم المسؤولية الكاملة عن المجموعة، وضمان إنشاء وتطبيق إطار عمل واضح للحوكمة يتناسب مع هيكل وأعمال ومخاطر المجموعة وكياناتها. كما يجب على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية والمخاطر التي تشكلها.
6. دور إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصارف إدارة مخاطر مستقلة وفعالة تحت إشراف مسؤول تنفيذي يشار له برئيس المخاطر، يتمتع بمكانة كافية، واستقلالية وموارد وإمكانية التواصل مع المجلس.
7. تحديد ورصد المخاطر والسيطرة عليها: ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها بشكل مستمر على مستوى المجموعة وعلى فرادى المصرف.
8. الإبلاغ عن المخاطر: يتطلب وجود إطار فعال لحوكمة المخاطر اتصالاً قوياً داخل المصرف حول المخاطر، عبر المؤسسة، ومن خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
9. الامتثال: يعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً عن إنشاء وظيفة الامتثال والإشراف عليها. وتقوم هذه الوظيفة بالمراقبة على مدى الالتزام بقوانين وقواعد الحوكمة، والسياسات والإجراءات التي يخضع لها المصرف، والتي يشكل عدم الالتزام بها مخاطر، كما تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بكل التطورات.
10. المراجعة الداخلية: يجب أن تعمل وظيفة المراجعة الداخلية على دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في تعزيز إطار حوكمة فعال يضمن سلامة المصرف على المدى الطويل. فمن مسؤوليتها القيام بالمراجعة المستقلة والتأكد من نوعية وفاعلية إطار حوكمة المخاطر في المصرف بما فيها فاعلية وظيفتي إدارة المخاطر والامتثال وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
11. التعويضات: يجب أن يدعم هيكل مكافآت المصرف الحوكمة السليمة، ويعمل على تعزيز فاعلية إدارة المخاطر.
12. الإفصاح والشفافية: يجب أن تكون حوكمة المصرف شفافة بشكل كافٍ لمساهميه، ومودعيه، وأصحاب المصلحة الأخرين، والمشاركين في السوق.
13. دور المشرفين: يجب على المشرفين الإشراف وتقديم التوجيهات الخاصة بحوكمة المصارف، من خلال عمليات التقييم والتفاعل مع المجالس والإدارات التنفيذية العليا، كما يجب الطلب من المصارف التحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، ويجب مشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع المشرفين الأخرين.

ثالثاً: الحوكمة في القطاع المصرف الليبي:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي مع صدور قرار رقم (20) لسنة (2010)، باعتماد دليل الحوكمة الخاص بالقطاع المصرفي الليبي وإلزام كافة المصارف بإتباعه، ونجد أن هذا الدليل إلى جانب كونه مكّملٌ فهو يعمل جنباً إلى جنب مع البيئة القانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي ويستند على المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل للخدمات المصرفية والتي اعتبرت مبادئ عامة وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية. كما يحتوى قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 في بعض مواده على تبني وترسيخ أفضل الممارسات والتي تلخص

في مجملها تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وهذا ما توصلت إليه أحدى الدراسات (ناجي،2007) بأنه تتوفر بعض ما جاءت به مبادئ الحوكمة الدولية في بنود بعض القوانين والتشريعات الليبية وعلى رأسها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005. كما ألزم سوق الأوراق المالية الليبي الشركات المدرجة ومنها المصارف بتطبيق وإتباع مفهوم حوكمة الشركات وأصدر إرشاد بذلك (سوق الأوراق المالية ،2007).

ويرى العيش (2016) بأن قواعد الإدارة الرشيدة للشركات في ليبيا تجد جذوراً لها في قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010 وفي القانون رقم (11) لسنة 2010 بشأن سوق المال، ودعا إلى إعادة النظر في التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات بأحد الأمرين: أما بتطويع التشريعات والقوانين المنظمة للمعاملات التجارية وخصوصا قوانين الشركات والقوانين المنظمة لأسواق المال بما يلائم القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، الأمر الذي ينفي وجود قانون مستقل لتنظيم القواعد الخاصة بحوكمة الشركات، أو بإصدار قانون مستقل لحوكمة الشركات بما يتماشى مع التشريعات الموجودة وبما يواكب التواجه الدولي.

رابعاً: الأداء ومؤشرات قياسه بالمصارف:

إن مفهوم الأداء مفهوم واسع وشامل وهام لأي مؤسسة، ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء من خلال تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعاملين. وبصفة عامة فالأداء هو درجة النجاح التي يحققها الفرد أو الفريق أو المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقاً بكفاءة وفاعلية.

وتعد مقاييس ومؤشرات الأداء إحدى تقنيات قياس نجاح أداء المؤسسات فمن خلالها يتم التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المحددة، وبفضل المعلومات التي توفرها هذه المقاييس يمكن معرفة الاستراتيجية التي تطبقها المؤسسة، والقرارات التي يتم اتخاذها، والأفعال التي يجب القيام بها لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والنتائج التي يمكن التوصل إليها وتقييمها واستخدام المعلومات من التقييم في تحسين الاستراتيجية. إن تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في ميدان الأداء يضمن لها مركزاً تنافسياً متنوعاً، ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الأداء المتميز والمركز المتميز يعدان وجهان لعملة واحدة (Hunt and Morgan, 1995, P. 6).

وتعد النسب المالية من أهم المقاييس والمؤشرات التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم الإداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، وهناك عدد من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء والمتمثلة في نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب التوظيف، ونسب كفاية رأس المال ونسب هيكل التمويل والرافعة المالية، ونسب النشاط (الشماع وعبدالله، 1990)، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها (الموسوي ومحمد، 2012)، إذ يركز المودعون على مؤشرات السيولة ومدى ضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما إدارة المصرف تهتم بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعرض أموال المودعين للأخطار. ولكن بغض النظر عن الأهداف الخاصة للمستفيدين، هناك هدف عام لعملية تقييم الأداء، وهو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعة أي مطابقة أهداف المصرف المتحققة مع الأهداف المرسومة (Mone and London, 2010, P. 82). وفيما يلي أهم النسب المالية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء المصارف:

1. نسب الربحية: يعد الربح الهدف الرئيسي للمصرف، والذي يسعى لتحقيقه دائما، وهو الفائض من الأموال المتحققة نتيجة استغلال الأموال المتاحة للمصرف في عمليات مصرفية كالائتمان والاستثمارات وإدارة محفظة الأوراق المالية، وكلما زادت ربحية المصرف كلما كان ذلك يمثل مؤشراً لاستخدام موارد المصرف بكفاءة وفاعلية من قبل إدارة المصرف (Sehrish, et al., 2012, P. 189). وتعكس نسب الربحية المحصلة النهائية لأداء المصرف ككل، الأمر الذي يجعلها من أهم مؤشرات الحكم على الأداء الكلي

للمصرف من وجهة نظر الأطراف الداخلية والخارجية. ومن أهم نسب تقييم الربحية المصرفية العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح (أسعد، 2015).

2. نسب السيولة: يقصد بالسيولة المصرفية هو الاحتفاظ بأصول نقدية سائلة إضافة إلى أصول مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (الغالبي والاعرجي، 2016، ص. 102). ويتم قياسها عن طريق مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الآجل ومنها نسبة الرصيد النقدي المتبقي، ونسبة التداول.
3. نسب كفاية رأس المال: هي النسبة التي تهدف إلى وضع الحدود في العلاقات بين الأصول ورأس المال المملوك في نهاية الفترة المالية، وطبقا لمعايير لجنة بازل فأن حدود نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال 12%. ومن هذه النسب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.
4. نسب التوظيف: تسعى المصارف إلى توظيف أموالها في مجالات تحقيق إيرادات مناسبة، وأن ارتفاع نسبة التوظيف في المصارف تُظهر قدرة وكفاءة المصرف على توظيف ما توفر لديه من موارد مالية في مجالات تحقيق الإيرادات (النعمي، 2005، ص. 24). وتقاس بعدة نسب هي نسبة الاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع.
5. نسب هيكل التمويل والرافعة المالية: تقيس هذه النسب مزيج الودائع، وآجالها، والعلاقة بين الأموال المملوكة وكل من الودائع والأموال المقترضة.
6. نسب النشاط: وهي توضح مدى النشاط النسبي للعاملين لكامل أوقاتهم في المصرف، وبالتالي فهي تدل على إنتاجيتهم النسبية.

ونظرا لأن نسب الربحية تعتبر من أهم مؤشرات الحكم على الأداء الكلي للمصرف فإن هذه الدراسة تقتصر على معرفة أثر متغيرات الحوكمة على الأداء المالي مقاسا بنسب الربحية التالية:

أ- معدل العائد على الأصول Return On Asset Ratio (ROA)

تُعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها، وتقاس على الوجه **الآتي:**

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب و الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب- معدل العائد (الربح) لكل سهم عادي Earnings Per Share Ratio (EPS)

تقيس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح، وهذه النسبة يتم مراقبتها من المستثمرين لأنها تعطي مؤشراً على نجاح المؤسسة وتقاس على الوجه **الآتي:**

$$\text{معدل العائد (الربح) لكل سهم عادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب و الفوائد}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

خامساً: حوكمة الشركات في تحسين الأداء:

تمحورت العديد من الدراسات الأكاديمية (الألمعي، 2018؛ أحلام وعياش، 2018؛ النجار وعقل، 2016؛ السرطاوي، 2015؛ Orazalin et al., 2016 ؛ Shungu et al., 2014؛ Zhang and Yang, 2011) حول موضوع العلاقة بين الحوكمة وأداء المؤسسات، وكان السؤال الأساسي المطروح في الدراسات هو: هل تدفع الحوكمة باتجاه تحسين الأداء المالي من خلال آليات الحوكمة؟

لقد أشارت العديد من الدارسات إلى أن التطبيق الجيد للحوكمة له تأثير إيجابي على أداء المالي للمؤسسات، ولا زالت الدارسات جارية والنتائج حول ذلك متباينة، حيث وجدت بعض الدارسات تأثيراً لبعض آليات الحوكمة على الأداء المالي دون أخرى، ولكن بالمجمل تتفق غالبية تلك الدراسات على أن للحوكمة علاقة قوية ومباشرة

على الأداء المالي، وتختلف تلك العلاقة من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حسب صلاحيات الأنظمة والقوانين المتبعة في المؤسسات، وحسب تأثير الأطر التنظيمية والقانونية التي تفرضها الدول على النظام الاقتصادي بشكل عام.

وبينت تلك الدراسات أيضاً بأن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تعظيم قيمة المساهمين قانونياً من الناحية الأخلاقية، وعلى أسس مستدامة مع ضمان الإنصاف والشفافية لكل أصحاب المصالح، العملاء والموظفين، وتضيف الحوكمة الجيدة قيمة إلى مختلف مجموعات أصحاب المصالح في الشركة، كما أنها تعزز أداء المؤسسات من خلال خلق بيئة التحفيز للمديرين، لتعظيم العائد على الاستثمار، وتعمل أيضاً على تحسين الكفاءة التشغيلية، وضمان نمو الإنتاجية في المدى الطويل، ونتيجة لذلك فإنها تضمن لهذه المؤسسات تحقيق التوافق بين مصالح المستثمرين، والمجتمع من خلال خلق الشفافية، والنزاهة والمساءلة في إدارة أنشطة المؤسسات، وبين الموظفين، والإدارة، ومجلس الإدارة على وجه التحديد.

ومن المؤكد أن كل المؤسسات تسعي دائماً إلى تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، كما أن الحكومات أيضاً تعمل على تحسين أداء تلك المؤسسات حفاظاً على استقرارها الاقتصادي والمالي، ولذا جاءت الحوكمة لتحقق الإصلاح المالي والإداري في كل المؤسسات لتعزيز أدائها وتعظيم ربحيتها والحفاظ على ممتلكاتها، وضمان استمرارها.

الدراسة التطبيقية التحليلية:

لتحقيق أهداف الدراسة وسيعا لاختبار فرضياتها، اشتمل هذا الجزء بشيء من التفصيل على منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة وأساليب قياسها، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي فهو الأقرب لطبيعة الدراسة، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع لغرض فهمها أو تطويرها، فيهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات وآخرون، 1998).

مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. وتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة للمصارف التجارية وعددها (21) مصرفاً ممثلة بمدراء مجالس إداراتها أو من ينوب عنهم. أما عينة الدراسة فتمثلت في الإدارات العامة للمصارف التجارية بالمنطقة الشرقية وعددها (5) مصارف هي مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتوسط، ومصرف الإجماع العربي. وتم اختيار الإدارات العامة للمصارف التجارية الواقعة في المنطقة الشرقية كعينة للدراسة للأسباب **الآتية:**

- الظروف السياسية التي تمر بها الدولة الليبية، التي لم تتمكن الباحثتان بسببها من التواصل مع إدارات المصارف التجارية الواقعة بالمنطقة الغربية، وكذلك لم تكن هناك بيانات ومعلومات متوفرة عنها لدى المصرف المركزي الواقع بالمنطقة الشرقية، ولا على المواقع الإلكترونية الخاصة بها.
- تشابه طبيعة العمل وطبيعة الأنظمة في جميع المصارف التجارية الليبية
- أغلب المصارف التجارية الليبية تتعرض إلى نفس الظروف والعوامل البيئية.

وقد تم استثناء المصرف التجاري الوطني من عينة الدراسة وذلك لعدم توفر البيانات الكافية عنه (حيث أن التقارير والقوائم المالية الخاصة به والمتاحة كانت حتى عام 2014 وامتنع المصرف عن تقديم باقي التقارير والقوائم المالية للسنوات 2015-2017 بحجة أنها غير معتمدة) لتصبح عينة الدراسة (4) مصارف فقط، والبيانات والمعلومات المجمعة عنها للسنوات 2011-2017، وبذلك تصل عدد مشاهدات الدراسة إلى (28) مشاهدة.

مصادر جمع البيانات:

أولاً: البيانات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة: تم الاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات والرسائل العلمية والمواقع الالكترونية التي تناولت أدبيات حوكمة الشركات والأداء المالي.

ثانياً: البيانات المتعلقة بالجانب العملي للدراسة:

أ- **البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات (المتغيرات المستقلة):** قامت الباحثتان بتصميم كشف البحث[1] Schedule والذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة ببيانات ومعلومات متغيرات الحوكمة المطلوبة، والتي غير متوفرة في التقارير والقوائم المالية أو على المواقع الإلكترونية لمصارف عينة الدراسة. وتم تسليم كشف البحث إلى مدير/رئيس شؤون مجلس الإدارة (أمين سر المجلس) في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة للحصول على هذه البيانات والمعلومات من قبل مدراء مجالس الإدارات أو من ينوب عنهم.

ب- **البيانات المتعلقة بالأداء المالي (المتغيرات التابعة):** جُمعت هذه البيانات من التقارير والقوائم المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة خلال السنوات (2011-2017)[2]، وقد تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية لمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية ومصارف عينة الدراسة، ومواقعها الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية، وذلك لاستخلاص واحتساب النسب المئوية المتعلقة بالأداء المالي.

متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

تم اختيار متغيرات الدراسة وقياسها بما يتناسب مع طبيعة الدراسة واستنادا على الدراسات السابقة، كما تم تقسيمها إلى متغيرات مستقلة (حوكمة الشركات)، ومتغيرات تابعة (الأداء المالي)، كما هي موضحة بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وكيفية قياسها

نوع المتغيرات	المتغير	الرمز	كيفية القياس
المتغيرات المستقلة	حجم مجلس الإدارة	X1	عدد أعضاء مجلس الإدارة
	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	X2	عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء المجلس
	الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي	X3	في حالة (لا) يعطى (0) وفي حالة (نعم) يعطى (1)
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة	X4	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
	عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	X5	عدد اللجان
	عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس	X6	عدد أعضاء اللجان
	نسبة استقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس	X7	عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء اللجان
	نسبة ملكية مجلس الإدارة في المصرف	X8	في حالة (نعم) يعطى (0) وفي حالة (لا) يعطى (1)
	نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف	X9	في حالة (نعم) يعطى (0) وفي حالة (لا) يعطى (1)
المتغيرات التابعة	معدل العائد على الأصول	Y1	صافي الدخل بعد الضرائب/ إجمالي الأصول
	معدل العائد على السهم	Y2	صافي الدخل بعد الضرائب/ عدد الأسهم

[1] في حالة رغبة الباحث في جمع معلومات محددة بطريقة سريعة عن موضوع معين ومن مجموعة من المبحوثين وقيامه بنفسه أو معاونيه بتدوين إجابات المبحوثين على الأسئلة المدرجة باستمارة الاستبيان مباشرة بعد سماع الإجابة عليها من المبحوثين، فإن استمارة الاستبيان في هذه الحالة يطلق عليها أسم كشف البحث (أبوراضي، 1998 نقلاً عن الدرويش وآخرون، 2005، ص. 126).

[2] تم الاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال السنوات (2011-2017)، ولكن بعضها غير معتمد من المراجعة الخارجية، فأخر سنة تم اعتمادها لبعض مصارف عينة الدراسة هي سنة 2012، في حين إن البعض الآخر من مصارف عينة الدراسة تم اعتماد قوائمها المالية حتى سنة 2017، ولذلك تم الاستناد على بيانات حديثة حتى وأن كانت غير معتمدة بدل من الاستناد على بيانات تاريخية غير ملائمة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

خدمة لأغراض هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS) بعد أن تم تفريغ البيانات، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics المتوسطات والانحرافات المعيارية وأقل قيمة وأعلى قيمة للمتغيرات.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA لأداء المصارف التجارية الليبية.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression.
- تحليل الازدواجية الخطية Multicollinearity.

تحليل البيانات:

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة ولكن قبل اختبارها تم التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (2): القيّم والمؤشرات الوصفية لمتغيرات حوكمة الشركات ومتغيرات الأداء المالي

متغيرات الدراسة	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط	الانحراف المعياري
حجم مجلس الإدارة	5	11	8.25	1.430
تركيبة مجلس الإدارة (نسبة استقلالية المجلس)	%86	100%	97%	.0617
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	100%	100%	100%	0.00
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	6	12	7.5	2.64
عدد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	3	4	3.75	.4409
عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس	9	16	13.5	2.741
تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان المنبثقة عن المجلس)	89%	100%	96%	.0480
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف	0	1.000	25%	.440
نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف	0	1.000	50%	.509
العائد على الأصول	-.0088	.07275	.00717	.01460
العائد على السهم	-1.26	6.42	1.35	1.702

تعرض البيانات الواردة بالجدول رقم (2) السابق أقل قيمة وأعلى قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف لكل متغير من المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغيرات التابعة (متغيرات الأداء المالي). وعند استقراء البيانات الواردة بالجدول نلاحظ أن حجم مجلس الإدارة يتراوح بين 5 أعضاء و11 عضواً وبمتوسط حسابي 8 أعضاء تقريبا وهو ما يخالف دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والذي ينص على أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة على 7 أعضاء. أما تركيبة مجلس الإدارة يغلب عليها الاستقلالية بمتوسط حسابي 97%، وتأكيداً لذلك فأن نسبة الفصل بين المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 100% وهذا يشير إلى أن جميع المصارف لديها فصل بين الوظيفتين. كما أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة كانت بين 6 إلى 12 اجتماع ولكن أغلب مجالس إدارات المصارف تجتمع 6 مرات سنويا وهذا يتفق مع ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والذي ينص على أن يجتمع المجلس مرة كل شهرين. أما فيما يخص اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة فكانت في أغلب المصارف 4 لجان وهذا ما نص عليه دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (أن تتكون هذه اللجان كحد أدنى من لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التعيينات والمكافآت ولجنة الحوكمة، كما يجوز للمجلس تشكيل لجان إضافية أخرى)، كما تُوضح بيانات الجدول أن أغلب أعضاء هذه اللجان يتمتع بالاستقلالية بمتوسط حسابي 96%، حيث أن أغلبهم من خارج

المصارف. كما تُظهر نتائج التحليل أن ما نسبته 25% من أعضاء مجلس الإدارة لا يملكون نسبة ملكية في المصارف التي يشرفون عليها، في حين أن ما نسبته 50% من الإدارة التنفيذية للمصارف عينة الدراسة ليس لديهم نسبة ملكية داخل المصارف التي يديرونها.

تكشف لنا البيانات الواردة بالجدول رقم (2) السابق بأن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وأن لم تكن بشكل مثالي ولكن بنسبة لا بأس بها، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي جاءت في البيئة نفسها، حيث استنتجت دراسة (جبريل، 2018) أن مستوى تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية في مدينة البيضاء كان بدرجة متوسطة حسب آراء عينة الدراسة، وكذلك دراسة (الجازوي والبرعصي، 2018) توصلت إلى وجود التزام بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 وبوزن نسبي 78.8%.

اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار الفرضية تم بناء نموذج الانحدار التالي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول):

$$Y1=ß0 + ß1.X1 + ß2.X2 + ß3.X3 + ß4.X4 + ß5.X5 + ß6.X6 + ß7.X7+ ß8.X8+ + ß9.X9 + é$$

Y1= العائد على الأصول ß0 = المعامل الثابت é = الخطأ المعياري

من ß1 إلى ß9 معاملات المتغيرات من X1 إلى X9 المتغيرات المستقلة [انظر الجدول رقم (1)]

الجدول رقم (3): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على الأصول

Sig ANOVA	Adjusted R Square	R Square	R
0.025	0.263	0.372	0.610

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أعلاه معامل الارتباط R أعلى من المتوسط بنسبة 61%، بينما R^2 النسبة التفسيرية للنموذج فقد كانت 37.2% وR^2 المعدلة أظهرت ما نسبته 26.3%، وهذه النسب قد تكون بسيطة إلى حدا ما، ولكن تعتبر صالحة لتفسير نموذج الانحدار، وهذا ما أكدته Sig =0.025 وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود دلالة إحصائية للقوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (4): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على الأصول

النموذج	معاملات الانحدار غير المعيارية	المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة	نتيجة الازدواج الخطي	
	B	Beta	Sig.	Tolerance	VIF
الثابت	.127		.187		
حجم مجلس الإدارة	-.006	-.616	.006	.652	1.535
تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان)	-.067	-.221	.509	.251	3.986
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف	-.029	-.871	.031	.191	5.231
نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف	.008	.283	.238	.500	2.000

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) السابق أن معامل تضخم التباين Variance Inflation Factory (VIF) يتراوح ما بين 1.5 و5.3 وهي قيّم أقل من 10، بينما قيّم التباين المسموح Tolerance تتراوح بين 0.19 و0.65 وهذا يشير إلى عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة، أما مستوى الدلالة Sig عند المعامل الثابت فقد كانت 0.187 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية بأن ß0 = 0 وهي تفسر النموذج، أما مستوى الدلالة Sig لحجم مجلس الإدارة، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة فقد كانت 0.006 و0.03 على التوالي وهذا يكشف عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذين المتغيرين على العائد على الأصول، أما تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف فيظهر مستوى الدلالة بأكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود أثر لهذين المتغيرين على العائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية "

ولاختبار الفرضية تم بناء النموذج الانحدار التالي والذي يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (العائد على السهم):

$$Y2=ß0 + ß1.X1 + ß2.X2 + ß3.X3 + ß4.X4 + ß5.X5 + ß6.X6 + ß7.X7+ ß8.X8+ + ß9.X9 + é$$

Y2= العائد على السهم ß0 = المعامل الثابت é = الخطأ المعياري

من ß1 إلى ß9 معاملات المتغيرات من X1 إلى X9 المتغيرات المستقلة [انظر الجدول رقم (1)]

الجدول رقم (5): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

Sig ANOVA	Adjusted R Square	R Square	R
0.08	.171	0.29	.542

من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ أن نسبة الارتباط R= 54% تقريبا بين المتغيرات، كما أن النسبة التفسيرية للنموذج R^2 هي 29%، في حين R^2 المعدلة فقد سجلت 17% وهي تعتبر نسب ضعيفة في تفسير نموذج الانحدار وهذا ما أكدته Sig =0.08 وهي أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية للقوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (6): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

النموذج	معاملات الانحدار غير المعيارية	المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة	نتيجة الازدواج الخطي	
	B	Beta	Sig.	Tolerance	VIF
الثابت	15.719		.185		
حجم مجلس الإدارة	-.468	-.393	.083	.652	1.53
تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان)	-10.69	-.302	.397	.251	3.98
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف	-3.78	-.980	.023	.191	5.23
نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف	1.318	.394	.125	.500	2.00

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) السابق على الرغم من أن مستوى الدلالة Sig عند المعامل الثابت كانت 0.185، وهذا يشير إلى قبول الفرضية العدمية بأن ß0 = 0 وعدم وجود تداخل وترابط بين المتغيرات المستقلة، ووجود أثر لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج لإظهار الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وبتطبيق **نموذج الانحدار الخطي المتعدد- الخلفي (Backward)** لاختبار الأثر بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) على العائد على السهم، فقد أظهرت نتائج التحليل بأن أفضل نموذج هو الحالة الثالثة والذي يفسر الأثر بين المتغيرات.

الجدول رقم (7): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد– الخلفي
بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

R	R Square	Adjusted R Square	Sig ANOVA
.464	.215	.153	0.048

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أعلاه نجد أن الارتباط بين متغيرات الدراسة بنسبة 46%، بينما R^2 النسبة التفسيرية للنموذج 21.5%، في حين R^2 المعدلة ظهرت بنسبة 15.3%، وعلى الرغم من أنها نسب متواضعة، لكن قد تكون مناسبة لتفسير النموذج، وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig حيث ظهرت أقل من 0.05 وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج لإظهار الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (8): الانحدار الخطي المتعدد– الخلفي

النموذج	معاملات الانحدار غير المعيارية	المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة	نتيجة الازدواج الخطي	
	B	Beta	Sig.	Tolerance	VIF
الثابت	5.799		.013		
حجم مجلس الإدارة	-.478	-.402	.063	.736	1.359
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف	-1.996	-.517	.019	.736	1.359

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) السابق أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل حجم مجلس الإدارة Sig= 0.063 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم"، في حين أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف Sig= 0.019 وهو أصغر من 0.05، مما يعني أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير على العائد على السهم.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج تحليل الدراسة التطبيقية **ما يلي:**

- تلتزم المصارف بأغلب ما جاء في بنود دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 حسب متغيرات الدراسة مثل الاستقلالية وتكوين اللجان، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجازوي والبرعصي،2018) والتي تشير إلى وجود التزام بدليل حوكمة المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبنسبة 78.8%، إضافة لذلك توصلت دراسة (جبريل، 2018) إلى أن مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية بدرجة متوسطة حسب آراء عينة الدراسة. كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (حمدان وآخرين، 2013) والتي تشير إلى أن شروط الحوكمة مطبقة في الشركات الكويتية، ودراسة (النجار وعقل، 2016) والتي تؤكد بأن الشركات المساهمة بفلسطين تطبق قواعد الحوكمة.
- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرين من متغيرات حوكمة الشركات والمتمثلة في تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (استقلالية اللجان) ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على الأصول، في حين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرين أخرين من متغيرات حوكمة الشركات والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على الأصول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الألمعي، 2018) التي تشير إلى وجود أثر لحجم المجلس على العائد على الأصول، ودراسة (بورقبة وغربي، 2015) والتي تؤكد على وجود علاقة بين حجم المجلس والعائد على الأصول، كما أشارت دراسة (أبوعواد والكبيجي،2014) إلى وجود أثر لمستويات تطبيق الحوكمة على العائد على الأصول.

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على السهم، في حين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لباقي متغيرات الحوكمة على العائد على السهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (السرطاوي، 2015) ودراسة (حمدان وآخرين، 2013) حيث توصلت الأولى لعدم وجود تأثير دال إحصائياً وأن كان إيجابيا لحوكمة الشركات على المعدل العائد على الأسهم، أما الثانية فلم تجد أدلة تدعم العلاقة بين الحوكمة والعائد على السهم، بينما لم تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (أبوعواد والكبيجي،2014) والتي توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مستويات حوكمة الشركات ونسبة العائد على السهم.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما أظهرت الدراسة من نتائج تطبيقية، فإننا نوصي **بالآتي:**

- حث المصارف التجارية الليبية على الالتزام بما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن، وذلك لما لها من أهمية في الوقاية من الأزمات والحد من الفساد والتأثير الايجابي على الأداء.
- ضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.
- ضرورة متابعة الجهات الرقابية والإشرافية لقواعد وآليات وإجراءات الحوكمة المعمول بها داخل المصارف التجارية، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة.
- ضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل لتوعية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين ولترسيخ مفهوم حوكمة الشركات وأهميته في تحسين الأداء.
- ضرورة إيجاد نموذج قياس موحد لمستوى الالتزام بحوكمة الشركات على صعيد القطاع المصرفي، وذلك لوجود تباين وصعوبة في قياس الحوكمة داخل البيئة المصرفية الليبية.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الحقل لتغطية النقص في مفهوم حوكمة الشركات وأثره الإيجابي في حالة التطبيق من عدمه.
- دعم وتعزيز الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة والإفصاح عن الآليات المطبقة بالتقارير المالية المنشورة والمواقع الالكترونية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- أبوراضي، فتحي عبدالعزيز، (1998)، الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية).
- حسين، أحمد حسين علي، (2013)، المحاسبة الإدارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
- الدرويش، بشير محمد عاشور، غنية، المهدي الطاهر، وشلابي، البهلول عمر، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية: الأسس والمفاهيم والمناهج، الطبعة الأولى، (طرابلس – ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير).
- الشماع، خليل وعبدالله، خالد أمين، (1990)، التحليل المالي للمصارف، (الاردن: منشورات اتحاد المصارف العربية).
- عبيدات، ذوقان، عدس، عبدالرحمن وعبدالحق، كايد، (1998)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة السادسة، (الأردن – عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

❖ الغالبي، عبدالحسين جليل والاعرجي، كاظم سعد، (2016)، أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، (العراق: مؤسسة النبراس).

المجلات والدوريات:

❖ أبوعواد، بهاء صبيحي والكبيجي، محمدي وائل، (2014)، "أثر الحوكمة المؤسسية في الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية- دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (21)، العدد (3)، ص ص. 521- 556.

❖ أحلام، معيزي وعياش زبير، (2018)، "تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف- دراسة حالة بنك البركة الجزائر في الفترة 2010م-2015م"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد (1)، ص ص. 20-31.

❖ الألمعي، علي فايع المزاح، (2018)، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الرابع عشر، ص ص. 1-32.

❖ بورقبة، شوقي عاشور وغربي، عبدالحليم عمار، (2015)، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد (28) ، العدد (3)، ص ص. 123- 158.

❖ جبريل، وائل محمد، (2018) ،"أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية"، مجلة أفاق اقتصادية، مجلد (4)، العدد (8)، ص ص. 1-49.

❖ حمدان، علام محمد والسرطاوي، عبدالمطلب محمد وجبر، رائد جميل، (2013)، "أثر تطبيق حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (20)، العدد (2)، ص ص. 255- 302.

❖ زغبة، طلال وعريوة، محاد، (2021)، "أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (08)، العدد (01)، ص ص. 365-383.

❖ السرطاوي، عبدالمطلب محمد مصلح، (2015)، "أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد(3)، ص ص. 705-725.

❖ العيش، الصالحين محمد، (2016)، "حوكمة الشركات بين القانون واللائحة"، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، المجلد (2016)، العدد (1)، ص ص. 1-12.

❖ الغنيمي، محمود علي، (2005)، "الحوكمة والجهاز المصرفي"، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 8- 10 سبتمبر، ص 392-393.

❖ الموسوي، أحمد حسين، ومحمد، عبد الحسين جاسم، (2012)، "تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (8)، العدد (31)، ص ص. 212- 234.

❖ النجار، جميل حسن وعقل، على خليل، (2016)، "قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد (4)، العدد (2)، ص ص. 15- 40.

مصادر أخرى:

❖ أسعد، محمد العماد سعد، (2015)، "أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها عل الأداء المالي- دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة السعودية"، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

- الجهاني، افطيطيم سالم، (2012)، "مدى توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقا لحوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، ليبيا، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- ناجي، حامد ناجي، (2007)، "مدى توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- النعمي، زهراء أحمد محمد، (2005)، "تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- الجازوي، صالح أبوبكر والبرعصي، عبدالسلام حسين، (2018)، "حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية الواقع والطموح، جامعة عمر المختار، البيضاء، 11-12 نوفمبر.
- خوري، نعيم سابا، (2003)، "أين يقف الاردن من التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي الأول الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الاردن.
- محمد، أحمد ابريك ومصباح، طارق عبدالحميد، (2017)، "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية"، للمؤتمر العلمي الأول: إدارة الأزمات الواقع – المأمول، خلال الفترة 13-14 مايو 2017، جامعة عمر المختار، مدينة البيضاء.
- سوق الأوراق المالية الليبي، (2007)، قواعد وتشريعات ذات علاقة بسوق الأوراق المالية الليبي.
- مصرف ليبيا المركزي، (2010)، قرار رقم (20) لسنة 1378و.ر/2010م باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي.
- مؤتمر الشعب العام، (2005) ، القانون رقم 1 لسنة 1373و.ر/2005 مسيحي بشأن المصارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ariff, M. and Hoque, M. Z., (2007), "Corporate Governance: the Case of Australian Banks", In: Gup, B. E., Corporate Governance in Banking: A Global Perspective, University of Alabama, USA, PP. 210- 233.
- Mone, E. M., and Manuel, L., (2010), "Employee Engagement through Effective Performance Management: A Practical guide for Managers", Taylor and Francis Group, LLC. Kentucky, USA.
- Brown, L. D., and Caylor, M. L., (2006), "Corporate Governance and Firm Valuation", Journal of Accounting and Public policy, Vol. (25), No. (4), PP. 409-434.
- Hunt, S. D. and Morgan, R. M., (1995), "The Comparative Advantage Theory of Competition" Journal of Marking, Vol. (59), No. (4), PP. 1- 15.
- Orazalin, N., Mahmood, M., and Lee, K. J., (2016), "Corporate Governance, Financial Crises and Bank Performance: Lessons from top Russian banks", International Journal of Business in Society, Vol. (16), No. (5), pp. 798-814.
- Rezaee, Z., (2005), "Causes, Consequences, and Deterence of financial Statement Fraud", Critical Perspectives on Accounting, Vol. (16), pp. 277- 298.
- Shungu, P., Ngiraude, H., and Ndlovu, G., (2014), "Impact of Corporate Governance on the Performance of Commercial Banks in Zimbabwe", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. (5), No. (15), PP. 93-105.
- Sehrish, S., Saleem, F., Yasir, M., Shehzad, F., and Ahmed, K., (2012), "Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. (4), No. (5), PP. 186- 224.

- Zhaug, J. and Yaug, J., (2011), " Corporate Governance and Performance of Listed Commercial Banks during Financial Crises: Evidence from China's Banking Industry", Journal of the Washington Institute of China Studies, Vol. (5), No. (4), PP.1-21.
- Basel Committee on Banking Supervision, (1999), Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision, (2015), "Guidelines Corporate Governance Principles for Banks", Bank for International Settlements, July 2015, (www.bis.org).
- _____, (2015), Corporate Governance Principles for Banks, July 2015, [online], Bank for International Settlements.
- Cadbury, A., (1992), "Report of the Committee on the financial Aspects of Corporate Governance", Gee & CO. Ltd, London Stock Exchange.